دولتا السـودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

قدمت هذه الورقة في ندوة "دولتا السودان.. فرص ومخاطر" بالدوحة
١٤ و ١٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢

# الكفـــاح السياســـي في جمهورية جنوب السودان


د. واني تومبي لاكو*

ترجمة: الحاج ولد إبراهيم**



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

# مقدمة

د. واني تومبي لاكو

تحاول هذه الورقة باختصار نقاش مسالة معقدة تتعلق بالنضال والتنافس السياسي في جمهورية جنوب السودان. وتتأثر الحياة السياسية في جمهورية جنوب السودان بعوامل ومتغيرات أخرى مثل العصبيات القبلية، والتطور الاقتصادي والاجتماعي وحتى بعض العوامل الثقافية الأخرى. ومن الملاحظ أن نظام الحكم والسياسة والسياسات المتبعة في الكيان الجديد ما زالت تتسم بعدم النضوج بطريقة مؤسفة إلى حد يثير الحيرة للمتتبع السياسي الموضوعي بسبب الطريقة العشوائية والفوضوية التي يدير بها الشعب في جنوب السودان شأنه السياسي.

ومن المألوف مثلا تقديم المشاكل المتعلقة بالقبيلة والفرد والجماعة أو الإثنية كأجندة سياسية وطنية؛ بل وحتى فرضها على الآخرين دون نقاشها بشكل سليم مما يقوض أي أمل في إحياء فكرة المشاركة السياسية الفعالة والبناءة كسبيل في تسيير الشأن العام في الجمهورية الجديدة بمشاركة جميع المعنيين باختلاف خلفياتهم الاجتماعية، الثقافية، السياسية واللغوية. ومن الملاحظ أيضا أن التخلف الاجتماعي الشديد للجماهير والعجز الفردي والجماعي عن مساءلة واستنطاق الاتجاهات السياسية المتواجدة هما السبب في تمكين القادة السياسيين الحاليين من الاستمرار في أماكنهم وهو ما يعثر المشاركة السياسية الايجابية المبنية على التقييم السياسي السليم للقادة السياسيين.

في دراسة نقدية للوضع في جمهورية جنوب السودان سواء من الجانب السياسي أو من جوانب أخرى يمكن الجزم أن البلد يجلس على فوهة بركان لا أحد يعرف متى يمكن أن ينفجر وسيكون هذا الانفجار على مستويات وأصعدة مختلفة ستكون لها تداعيات وخيمة على البلد وسكانه في أية لحظة. ومن الملحوظ أيضا أن أنوية هذا الانفجار الوشيك تكمن في داخل جنوب السودان أكثر من كونها خارجه، ومن الواضح أيضا أن الشعب الجنوبي وحده ممثلا في أحزابه السياسية

باختلافها وكذا بقية التشكيلات الاجتماعية والثقافية هو من يمتلك القدرة على خلق الآليات اللازمة للتخلص التدريجي من هذه الحمم البركانية السياسية التي تهدد كيان جنوب السودان وذلك من خلال خلق صمامات أمان اجتماعية وسياسية يشكل الشعب وحده الضامن الأوحد لها.

وليس بالإمكان إنتاج آليات المراقبة هذه إلا عن طريق عملية حوار سياسي شامل يفتح فيه الجنوبيون قلوبهم وعقولهم ويضعون عواطفهم جانبا كي يناقشوا بشكل صريح جميع القضايا وتحديد ركائز وأسباب عدم الاستقرار الشامل في جنوب السودان التي يمكن ملاحظتها على جميع الأصعدة. وعليه سيكون الحوار والنقاش السياسي -فكرا أو ممارسة- الضامن الأكبر لجمع سكان الجنوب على اختلاف مشاربهم السياسية والثقافية والاجتماعية في بوتقة اجتماعية وسياسية صلبة تمكن من تحقيق الأهداف الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية للبلد وفي نفس الوقت تحقق الوئام والاندماج بين مكونات الشعب الجنوبي نفسه.

عندما تنظر حول نفسك في جمهورية جنوب السودان تجد نفسك سياسيا في معركة شد حبال بين مختلف الأحزاب في اتجاهات اجتماعية، سياسية، اقتصادية متعاكسة حول مفهوم الهوية الموحدة للشعب في جمهورية جنوب السودان لدرجة يدرك فيها المراقب لهذا الوضع أن من يشدون هذه الحبال لا تجمعهم أية رؤية أو هدف سواء سياسي، اجتماعي أو اقتصادي موحد ناهيك عن عدم وجود هدف موحد حول وجدان موحد لمجتمع بشري فعال. ومن هذا المنطلق بالذات يكمن بإمكانك أن تجادل بوجود حاجة لتحديد الاختلافات المرتبطة بهدف موحد وأي هذه الاختلافات يمكن أن يفيدنا في تأسيس نظام ديمقراطي أي كانت الظروف الحالية في جمهورية جنوب السودان.

وبناء على ذلك يمكننا التساؤل عن ماهية هذه الاختلافات في الأهداف التي ترتبط بقواسم مشتركة فيما يتعلق بالمكونات السوسيو-ثقافية والسياسية في جمهورية جنوب السودان؟ بإمكان المرء الافتراض أن هذه الأهداف هي ما يجب أن تتوحد، وتضحي، وتتماها معها جميع المجموعات السياسية والثقافية في الجنوب.. وهي ما يمكن أن يبذل السياسيون في سبيل تحقيقها شتى القيم ونظم القيم التي يعتقدون بها. وإذا غابت هذه الافتراضات عن فحوى الأهداف المرسومة في دولة جنوب السودان فلا يمكن الحديث عن وجود وحدة في الهدف على الإطلاق.

تنبثق الوحدة في الأهداف من القواسم المشتركة التي من المفترض أن تكون تبادلية بين أفراد الشعب في جمهورية جنوب السودان؛ ولكن إذا كانت الأهداف التي نتحدث عنها هنا هي أهداف مبنية على قيم الفصل والتمييز فان الفشل سيكون هو المآل الحتمي لجمهورية جنوب السودان مهما كانت أساليب ذلك الفصل أو التمييز.

## التنمية الاجتماعية: المفهوم والممارسة

### أ. المفهوم

مفهوم التنمية الاجتماعية (concept of social development) هو مفهوم متعدد الأبعاد إذ يضم أبعادا قانونية، أخلاقية، فلسفية، منطقة وعملية، دينية ونفسانية ويشكل الإنسان المحور الأساس في مفهوم التنمية الاجتماعية وهو وحدته التحليلية الأساسية لكون الإنسان هو المؤشر الذي بواسطته يتم: تطوير، ورصد، وقياس، ومقارنة، وتقييم مفهوم التنمية الاجتماعية (CSD). الإنسان هنا يعني المرأة والرجل وهو ما ينبغي وضعه في الحسبان كلما استخدمنا هذا المصطلح، وتحمل مختلف هذه المؤشرات آثار الأبعاد المختلفة المذكورة أعلاه، وتضافر هذه الأبعاد في الإنسان هو ما ينتج خصائص مختلفة يمكن استخدامها لتصنيف هذا الإنسان والمجتمع الذي يعيش فيه وأي مجتمع يكون المحصل الكلي لهذا الإنسان.

وبالتالي يكون المجتمع الذي نعنيه هو الانعكاس التام للمحصلة الكلية لهذه الخصائص وفق الأبعاد التي ذكرنا أعلاه ومن ثم يكون الإنسان هنا هو النظرة الإجمالية لهذا المجتمع وتنطبق هذه الحجة البسيطة على الشعب في جمهورية جنوب السودان.

إذن والحال هذه يكون المجتمع البشري في جمهورية السودان هو المحصلة النهائية لمجموع الخصائص الفردية للشعب الذي يسكن هناك والوحدات المتعددة المستقاة من مجموع الأبعاد المذكورة أعلاه والموجودة في هذا الشعب تعتبر دلالية على نوعية الأفراد الموجودين في جمهورية جنوب السودان وكيفية ارتباطهم السياسي مثلا. وبالتالي يرتكز مفهوم التنمية الاجتماعية على أساس هو كون الإنسان هو الحافز، المولد والمحدد للكثير من الوقائع في

جمهورية جنوب السودان؛ لذلك يجب السعي إلى تهذيب هذا الإنسان وتطوير قدراته كي يستفيد من نفسه مما سيمكن الآخرين من الاستفادة منه؛ من أفعاله وتقصيراته على السواء. وهذا يعني أنه إذا كانت أفعال هذا الإنسان وتقصيراته سلبية في مجملها لن يكون بإمكان هذا الإنسان أو حتى الآخرين أن يكونوا أفضل حالا مقارنة بتصرفاته وتقصيراته.

وسيعني تهذيب هذا الإنسان وصقل مواهبه في جمهورية جنوب السودان لكي يكون عضوا ايجابيا وفعالا في المجتمع البشري، حمل هذا الإنسان في نفسه للقيم التي تعزز وجود والمحافظة على مجتمع بشري إيجابي وفعال. كما يعني ذلك أيضا أن هذا الإنسان قادر بشكل متبادل على الاعتماد على المجتمع ككل كما يعني ذلك من ناحية أخرى قدرة هذا الإنسان على تسيير المواهب والأصول المجتمعية المختلفة بصفة فعالة، صريحة وشفافة من أجل خلق مجتمع منسجم ومتطور.

### ب. الممارسة

تتطلب التنمية الاجتماعية كممارسة تفعيل جميع الأبعاد التي ذكرنا سابقا بحيث يتم نشر جميع القيم الموجبة في الأبعاد السابقة للإنسان من خلال الأسرة وبالتالي تنتشر في الأمة. ويعني وضع هذه النظم القيمية موضع التنفيذ توافرَ مؤسسات سياسية قابلة للحياة، وكذا موارد بشرية لتنفيذ المهمة الصعبة الداخلة في اختصاص التنمية الاجتماعية كممارسة. وتتمثل العقبات الكبرى التي يمكن أن تواجه ممارسة التنمية الاجتماعية في المرض، والأمية، والأمية الرياضية (innumeracy)، والخرافة، والكسل، والتهور، واللامبالاة، والعنصرية، والقبلية، والتعصب، واللاتماسح، واللاعقلانية، والفساد، والجشع، والخيانة، والعدوانية وجميع أنواع السلوكيات المنحرفة. وهذه قائمة شاملة بالقضايا التي ينبغي معالجتها في نطاق اختصاص التنمية الاجتماعية كممارسة (The practice of social development) وهي قائمة عمل خاصة بهذه الورقة التي نقدمها الآن.

أي مجتمع لا يعير اهتماما لهذه القضايا التي حصرنا في هذه القائمة أو التي لم نتطرق لها على الإطلاق يعرض نفسه لخطر التحول إلى مجتمع معطل سياسيا وعلى شفا الانهيار التام

وخطر الانهيار الاجتماعي ويمكن اعتباره عنصرا كامنا للتفكك الشامل لجمهورية جنوب السودان. والتفكك الشامل لجمهورية جنوب السودان يمكن اعتباره بدوره عملية متعددة الأبعاد في إطار التنمية الاجتماعية كممارسة (PSD)؛ لكننا نعتقد أن الغالبية العظمى من سكان جمهورية جنوب السودان إما غافلون عن الموضوع أو من السذاجة بمكان حيث لا يكترثون له على الإطلاق.

فعلى سبيل المثال يمكننا القول بقوة إن عدم القدرة الكامنة على التصحيح الذاتي في جمهورية جنوب السودان فيما يتعلق بكثير من الأخطاء التي تدمر الكثير من فرص الحياة لسكان الجنوب ستكون العامل الأبرز في القضاء على جمهورية جنوب السودان أرضا وشعبا. والسبب في عدم القدرة هذه أو عدم الرغبة في التصحيح الذاتي راجع للعجز عن القضاء على الفروق الدقيقة في التنمية الاجتماعية في جمهورية جنوب السودان. وفيما يبدو أنه لا أحد في مستويات الحكم المختلفة مكترث بهذه الفروق التنموية وبالتالي يصعب عليهم إنتاج برامج سياسية عملية وفعالة يمكن ترجمتها لمشاريع مشاركة سياسية ودية من طرف جميع سكان جمهورية جنوب السودان.

وفي مثال آخر يشكل العجز الشامل الذي يلحظ في جمهورية جنوب السودان عن تقبل والاعتراف بالأخطاء نقطة الضعف الكبرى لنظام الحكم في الجمهورية إذ من الصعب إن لم يكن من المستحيل لأي أن يتقبل الناس في جنوب السودان مسؤولية الأخطاء التي يرتكبونها لكون الاعتراف بالأخطاء هو الشرط الأساسي لتصحيحها من خلال اتخاذ إجراءات أو تدابير تصحيحية من أجل تحصين أي نظام. لذا سيكون من غير المجدي لجمهورية جنوب السودان كنظام سياسي أو اقتصادي الإلغاء باللائمة على الدوام على قوى خارجية غامضة كتفسير للأداء السياسي والتنموي السيئ في البلد.

من جانب آخر تثير الحالة السياسية الكارثية في جمهورية جنوب السودان مخاوف بعض المراقبين الوطنيين والدوليين الذين يعتقدون أن الوضع في جنوب السودان متجه نحو الكارثة إن لم تحدث معجزة سياسية سريعة، ولسوء الحظ لا نرى في الأفق أية معجزة لحل هذه المعضلة، لهذا على الشعب في جمهورية جنوب السودان أخذ زمام المبادرة وصنع مستقبله

بنفسه. والسبب الرئيس في هذه الأزمة السياسية الخانقة في جمهورية جنوب السودان يكمن في انخفاض مستوى التنمية الاجتماعية لدرجة أن الشعب يفتقر إلى القدرة على مساءلة المسؤولين عن تسيير الشأن العام في البلد؛ هذا عدا عن القضايا الأخرى مثل الأمية، والأمية الرياضية (innumeracy)، والقبلية وغيرها.

ومن ناحية أخرى يرجع التدني الكبير لمستويات التنمية الاجتماعي إلى الصراعات القبلية البدائية التي طائل من ورائها والتي يكاد الجنوبيون يفنى بعضهم بعضا من خلالها والتي تغذيها الأفكار الاجتماعية والثقافية حول الشجاعة واللهفة للسطو السياسي التي تسكن نفسيات بعض السكان في جمهورية جنوب السودان. ويعود السبب في هذه الحلقات المفرغة من القتل والقتل المضاد إلى الإلغاء التام للتنمية الاجتماعية وكون الشعب في الجنوب متروك على سجيته وبالتالي ستكون التوقعات بإيجاد تناغم وتعايش لائق بين السكان مستحيلة كبناء قلاع في الهواء. ما لم يجتمع الجميع وبحسن نوايا سياسية للقضاء على الكثير من المتغيرات السياسية البغيضة التي تغذي وما زالت تغذي هذه النواحي السلبية في القيم الاجتماعية في جمهورية جنوب السودان.

في الواقع يشكل غياب التنمية الاجتماعية في جمهورية جنوب السودان إلى بيئة مواتية لعدم الاستقرار الاجتماعي، والثقافي والسياسي وهذا ما قوض المتطلبات الأساسية لما يستحقه الشعب الجنوبي من وئام ونماء. وتعتبر الطمأنينة السوسيو-ثقافية والسياسية ممثلة في أسلوب الحياة المدنية المهذبة غائبة تماما في نفسيات الكثير من القادة والفاعلين السياسيين في جمهورية جنوب السودان نظرا للتشابه وعدم التطابق السلبيين لقوالب التنشئة السياسية التي يعتمد عليها السكان في جنوب السودان إلى الحد الذي أصبح فيه إنتاج قواسم سوسيو-ثقافية وسياسية مشتركة تساهم في تطوير مجتمع فعال سياسيا أمرا في غاية الصعوبة، إلا إذا أحس القادة والمفكرون في الجنوب بالمسؤولية عن حاضر ومستقبل أبنائنا وأبنائهم والأجيال القادمة وبدؤوا بالفعل في التفكير ذاتيا في العمل على خلق بنى تحتية سوسيو-ثقافية وسياسية من أجل بناء تشكيلات سوسيو-ثقافية وسياسية نمكن من الحفاظ على نمط المجتمع البشري الذي يطمحون إليه في جمهورية جنوب السودان.

## ت. التأثيرات السلبية لانعدام التنمية الاجتماعية

يوجد بعض من يسيء استغلال مفهوم المعارضة السياسية بحيث يعتبرون أنهم وحدهم من تحق لهم المعارضة وعندما يعبر غيرهم في جمهورية جنوب السودان بآراء سياسية معارضة مهما كانت خفتها فإن ذلك يعرض صاحبها للاتهام بالخيانة والتهديد باستخدام العنف ضده بإشكال مختلفة. ويبقى السؤال المطروح هو لماذا يعتقد هؤلاء على سبيل المثال إنهم وحدهم من يحق لهم معارضة السلطة مهما كانت؟ ولماذا يعتقد هؤلاء الأشخاص أيضا أنه عندما يقوم البعض في جمهورية جنوب السودان بتشكيل أحزاب سياسية جديدة يتم اعتبار هذه الأحزاب عميلة وخائنة لشعب جنوب السودان على سبيل المثال؟ هؤلاء الأشخاص الذين يشكلون أحزابا سياسية جديدة في جنوب السودان يمتلكون كامل الحق في تصنيف أنفسهم كما يشاءون إن مع النظام أو ضده، كما لهم الحق ككل الأحزاب والكيانات السياسية في العالم في الخروج من أي حزب أو تنظيم سياسي لا يروق لهم ولا يحق لأحد نعتهم بأوصاف مهما كانت لمجرد كونهم رفضوا اتباع سياسيين آخرين يجرون وراء مصالحهم.

كمظهر من مظاهر التخلف الاجتماعي في جمهورية جنوب السودان تقوم بعض الجماعات السياسية بفرض بعض التعليمات السياسية على رقاب الشعب في جنوب السودان وإذا استمروا في فعل ذلك يجب أن يتأكدوا أن الشعب في جنوب السودان سيثور عليهم. ويشكل عدم القدرة على تقبل وجهات النظر السياسية للآخرين بطريقة سلمية تأثيرا خطيرا من تأثيرات التخلف الاجتماعي؛ لذا يجب على الشعب في جنوب السودان تقبل وجهات نظر بعضهم البعض كلما كان التعبير عنها يتم بطريقة سلمية موافقة للنظم القانونية المعمول بها في البلد.

ومهما كان التعريف الذي نتبناه لمصطلح الديمقراطية فإنه يعني بالضرورة قبول الآخرين سياسيا ضمن نظام سياسي تطبعه التعددية الحزبية والجماعية، ولكن وكما أشرت مسبقا في هذه الورقة لا يمكن للشعب في جنوب السودان تقبل فكرة التعددية والاختلاف السياسي ما لم يبلغوا درجة معينة من التنمية الاجتماعية حتى تكون عملية التقبل السياسي للآخرين جزءا لا يتجزأ من المنظومة القيمية للمجتمع كله.

من ناحية أخرى يعتبر الزعماء السياسيون الذين يريدون من الشعب في جمهورية جنوب السودان التمتع بالخدمات على أنواعها فقط عن طريق الوكالة؛ أي عن طريق مشاهدة هؤلاء الزعماء يستمتعون بهذه الخدمات لا يعتبرون قادة يستحقون ثقة الناس على الإطلاق، إذا كانت مكافحة الأمراض كسعي للممارسة التنمية الاجتماعية في جمهورية جنوب السودان تعني استهلاك الأدوية أيضا بالوكالة عن الشعب في جنوب السودان فإن ذلك سيكون بمثابة وصفة إثارة القلاقل الاجتماعية والسياسية في البلد. أي ممارسة سليمة للتنمية الاجتماعية ستكون بالسماح للشعب في جمهورية جنوب السودان باستهلاك هذه الخدمات الطبية هم أنفسهم إضافة لأبنائهم وأحبائهم.

من عواقب التخلف الاجتماعي هو تعايش السكان في جمهورية جنوب السودان مع الضرر الشديد لدرجة أصبح الناس العاديون لا يكترثون على الإطلاق عندما يلحق بهم. لكن يجب أن نوضح هنا أن الإنسان الذي لا يكترث للأذى الذي يتعرض له لا بد أن يكون ذلك خارج عن إرادته فكثير من الشعب في جمهورية جنوب السودان تم تفقيرهم لفترات طويلة لدرجة أن أصبح الفقر أمرا طبيعيا يصاحب حياتهم اليومية. أصبح الفقر جزءا لا يتجزأ من حياة الفرد والجماعة ويشهد السكان في الجنوب حالة كبيرة من تعطيل التنمية الاجتماعية وأصبح الفقر رفيقا دائما للغالبية العظمى من سكان جمهورية جنوب السودان لدرجة أن مفهوم الاستغلال السياسي أصبح لا يعني شيئا في بعض الأحيان بالنسبة للناس في جنوب السودان.

علم الاجتماع السياسي لجمهورية جنوب السودان غارق في تناقضات وافتراضات خطيرة لدرجة لا تسمح لكيان كجنوب السودان بالظهور كمجتمع بشري فعال يمكن حكمه في إطار ديمقراطي، سواء على النطاق الوطني أو الدولي، مهما كان التعريف الذي نتبناه لمفهوم الديمقراطية في إفريقيا. ويعتبر مفهوم الولاء السياسي مرادفا للانتماء القبلي وبالنسبة للغالبية الكبرى من سكان جمهورية جنوب السودان الذين من المفروض أن يكونوا هم القيمون على أداء المؤسسات الحكومية وتعتبر رقابة المؤسسات الحكومية دعم وحماية الوزراء والقادة الذين ينتمون للقبيلة ويتضح ذلك أكثر في الطريقة التي يختار بها الوزراء في جمهورية جنوب السودان من حيث فرق الحراسة الشخصية التابعة لهم وهو غالبا من أبناء العشيرة أولا ثم أبناء القبيلة ثانيا.

يعتبر مفهوم الولاء الوطني فكرة غريبة في المفردات الثقافية والاجتماعية لغالبية الشعب في جمهورية جنوب السودان؛ إذ يكون الولاء عادة لأفراد الأسرة ومن ثم للقبيلة، وبعده أخيرا للحزب السياسي الذي ينتمي إليه الشخص مهما كان إذا والحال هذه ما ذا سيكون حال أولائك الأشخاص الذين لا ينتمون لقبائل بارزة ولديهم أبناء وبنات يمارسون السياسة أو يخدمون في الجيش على سبيل المثال؟ هل سيكون من العدل بقاء هؤلاء الأشخاص في هذه الحالة إلى الأبد؟ وأخذا بعين الاعتبار الحالة المستبدة الراهنة لعلم الاجتماع السياسي في جنوب السودان ألا يكون من المشروع لو تساءلت هذه المجموعات الاجتماعية أو الثقافية عن أحقية أو إلزامية انتمائهم للرقعة الجغرافية التي تسمى جمهورية جنوب السودان؟

وإذا كانت جمهورية جنوب السودان تمتلك الحق في الانفصال عن بقية السودان بدعوى التهميش الذي تركز في ظاهرة انعدام التنمية ماذا سيمنع الآخرين داخل جمهورية جنوب السودان نفسها من اتخاذ نفس الحجة للمطالبة بالانفصال عن دولة جنوب السودان أيضا؟ وهل يدرك البعض في جمهورية جنوب السودان أنه لا أحد يمكن أن يجبر أية مجموعة اجتماعية أو قبيلة أو شبه إقليم على البقاء كجزء من جمهورية جنوب السودان إذا عانوا من الظلم، والأذى، وانعدام العدالة، وانعدام الأمن، والفساد، وضعف انعدام الحكامة، واللاإنسانية؟

إذا صحت دعوى الجنوبيين بأنهم لم يطلبوا أن يكونوا جزءا من سودان أكبر فبإمكان المرء أن يطمئن أيضا أن المجموعات الاجتماعية والثقافية الأخرى في جنوب السودان تمتلك نفس الحجج الشرعية والقانونية للقول إنها بدورها لم تطلب أن تكون جزءا من جمهورية جنوب سودان كبرى ليس فيها من القيم المشتركة سوى الهوية الإفريقية.

إذا كان لجمهورية جنوب السودان الحق في الانفصال عن بقية السودان بسبب عدم التجانس الاجتماعي والسياسي، فماذا يجب أن يمنع فئات أخرى متجانسة اجتماعيا من المطالبة بالانفصال عن مجموعات أخرى غير متجانسة معها اجتماعيا وسياسيا في جنوب السودان؟

ومن من بين كل أنصار انفصال جنوب السودان يستطيع استنادا إلى أي عوامل سياسية أو اجتماعية الادعاء أن سكان جمهورية جنوب السودان ينتمون إلى مجموعة متجانسة اجتماعيا

أو سياسيا؟ ألا يعتبر صحيحا إذا كون السكان في جمهورية جنوب السودان غير متجانسين بنفس القدر الذي يعتبر فيه سكان السودان كله غير متجانسين؟

إذا كان الأمر هنا يتعلق بلون البشرة الفاتح يوجد بعض الناس في جنوب السودان ممن يسري في عروقهم دم إفريقي خالص ويمتلكون بشرة أكثر وأخف صبغة و سمرة من السودانيين في الشمال الذين تختلط في عروقهم الدماء العربية والإفريقية.

وبإمكان من يريد التأكد بنفسه الذهاب إلى زاندى، وبالاندا، واندوغو، وفريت... ومناطق أخرى من جنوب السودان؛ لذا يعتقد بعض السكان في جمهورية جنوب السودان خطأ أن ما يوحدهم في الهوية هو إنما يكمن في العدو المشترك الذي يتمثل في الحكومة المركزية في جمهورية السودان.

وهذا ما يعتبر أمرا خطيرا للغاية حيث لا يمكن أن نبني أمة حول مبدأ كراهية أمة أو شعب آخر؛ إذ أن السؤال الذي سيطرح نفسه هو ماذا لو اختفت عن الوجود تلك الأمة أو ذلك الشعب الذي بنينا هويتنا ووجودنا على كراهيته؟ إذا كان عامل الكراهية هو ما يشكل الرابط السياسي والاجتماعي فإن هذه الأمة ستنزع إلى كراهية ذاتها بمجرد اختفاء هذا العدو الخارجي الذي تكره من الوجود وهذا ما بدأ بالحدوث في جنوب السودان متمثلا في أعمال القتل القبلية التي تجرى الآن في الجنوب لذا فإن كيانا ولد وترعرع على أساس الحقد والكراهية سيكون مآله الموت بنفس السم الذي ولد منه.

# مفهوم وممارسة التنمية الاقتصادية وتأثيراتها على الاستقرار السياسي في جمهورية جنوب السودان

- ## مفهوم التنمية الاقتصادية (The concept of economic development)

كما قلنا مسبقا يتركز مفهوم التنمية الاجتماعية (CSD) على الفرد كغاية وهدف بمعنى أن الإنسان هو المحرك للبيئة الشاملة التي يعيش فيها؛ أما مفهوم التنمية الاقتصادية (CSD) فيعني هو الآخر إفادة هذا الإنسان لكن ذلك يعتمد على المعرفة، والمهارات، والخبرات إضافة للموارد الأخرى التي يمتلكها هذا الإنسان بالفعل.

وعليه يستند مفهوم التنمية الاقتصادية على بنى تحتية مختلفة تقع تحت سيطرة وتوجيه هذا الإنسان بعدما استفاد هو نفسه من استخدام بعض عوامل التنمية الاقتصادية (ED) في أصلها ويتضمن مفهوم التنمية الاقتصادية عملية يتم بواسطتها استغلال كافة الموارد الموجودة في المجتمع وبكل طرق الإنتاج والتكنولوجيا من أجل إضافة القيمة لكل المواهب المجتمعية الطبيعية بغية تحصيل حد أعلى من المنافع المجتمعية من حيث توفير مختلف السلع والخدمات لجميع فئات الشعب الموجودة في المجتمع كما هو الحال في جمهورية جنوب السودان.

ويعني مفهوم التنمية الاقتصادية في جوهره توليد الفوائض الاقتصادية في المجتمع البشري والتي تستخدم بدرها لتوليد فوائض اقتصادية جديدة تستخدم لتوليد قيم أكثر إيجابية من ضمنها القيم المالية التي لها استخدامات وقيم مضافة متعددة والتي تقود بدورها إلى توليد المزيد من القيم التي تؤدي إلى ازدهار ورفاه المجتمع البشري. والقصد من التوسع في التنمية الاقتصادية (ED) هو تنمية اقتصادية موجبة وحقيقية يمتلك فيها الجميع نصيبه من السعادة المتولدة من هذه التنمية الاقتصادية. في حين لا نقصد الحديث عن هذه التنمية الاقتصادية بصفة مطلقة ويمكننا القول إننا نترقب على الأقل تنمية اقتصادية نسبية يمتلك بموجبها جميع الأفراد في جمهورية جنوب السودان ظروفَ عيش لائقة تمكنهم من الحفاظ على رفاهيتهم وكرامتهم كبشر. وهذا عرض مثالي لمفهوم التنمية الاقتصادية نخشى أن نكون قد رسمنا له صورة وردية أكثر من اللازم.

ضمن دائرة مفهوم التنمية الاقتصادية تدخل متغيرات نقدية، وجبائية وهيكلية تعتبر ضرورية جدا من أجل تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية وتتعلق المتغيرات النقدية بالتعاملات المالية في المجتمع والمؤسسات المرتبطة بذلك مثل الأنظمة المصرفية والأسواق المختلفة لبيع وشراء الأسهم والعملات وهنا تأتي المخاوف بشأن السياسات المتعلقة بكيفية تداول الأموال وتكلفة بيع وشراء الأموال المعروفة بـ"أسعار الصرف" التي تأثر بشكل عام على التجارة والاستثمار والاستهلاك.

من ناحية أخرى تتعلق الأمور الجبائية ضمن دائرة التنمية الاقتصادية كمفهوم بالإيرادات الحكومية، والنفقات، والفوائض المرتبطة بذلك، والعجز في الميزان الحكومي إضافة لقضايا الضرائب والجمركة. كما يتضمن مفهوم التنمية الاقتصادية (CED) أيضا اعتبارات تتعلق بالمسائل البنيوية في المجتمع من قبل البنى السياسية والمؤسسية التي تحدد الهياكل العامة التي ينبغي من خلالها لمجتمع مثل المجتمع في جنوب السودان وضع مفهوم التنمية الاقتصادية قيد التنفيذ.

كما يستلزم مفهوم التنمية الاقتصادية أيضا تحديد الأهداف التي يسعى أي مجتمع كمجتمع جمهورية جنوب السودان إلى تحقيقها بشكل واضح إضافة لتحديد الموارد الموجودة والمتوقعة التي سيتم استخدامها بشكل فعلي في تحقيق هذه التنمية الاقتصادية كما ينبغي على أي مجتمع التوفر على جميع البنى التحتية الأساسية حتى يحق له الحديث وبثقة عن تنمية اقتصادية من أي نوع. ويدور مفهوم التنمية الاقتصادية في الواقع حول وجود الإنسان في المجتمع والطريقة التي يحرز بها التقدم في حياته وتوقعاته للأجيال التي ستأتي بعده. ويتطلب مفهوم التنمية الاقتصادية وجود مجتمع عالم يمكنه على أقل تقدير التنبؤ بأي نوع من مستويات العيش ينتظر سكانه على المديين القريب والمتوسط ومن المفترض أن يكون الشعب في جمهورية جنوب السودان قادرا على القيام أو صياغة هكذا سيناريوهات ضمن إطار مفهوم التنمية الاقتصادية.

- التنمية الاقتصادية كممارسة (PED)

تعتبر التنمية الاقتصادية كممارسة عملية صعبة لكونها تتضمن تركيبات وتغييرات من قبيل ندرة الموارد الطبيعية والبشرية في المجتمع والتي يتطلبها إشباع الحاجات المتزايدة للمجتمع من سلع وخدمات لذا تتطلب ممارسة التنمية الاقتصادية تحديدا دقيقا للأولويات وكيفية الاستجابة لها والتي ينطوي تحديدها والاستجابة لها على عواقب سياسية، واجتماعية بل وحتى أمنية كما كان الحال بالنسبة للحروب الأهلية الطويلة التي عانى منها السودان. وتؤكد التحاليل النقدية للحروب الأهلية في السودان وغيرها من الحروب التي تندلع في العالم أن تعثر عمليات التنمية الاقتصادية كانت دائما الشرارة الأولى لاندلاع مثل هذه الحروب.

يفترض في أية عملية تنمية اقتصادية مثالية أن يكون الشعب هو المستفيد الأول من هكذا تنمية اقتصادية وبعدها تجري عملية تقاسم الثروات والفوائد الاقتصادية الناتجة عن هذه التنمية الاقتصادية مع الفاعلين الآخرين عن طريق التبادل التجاري على المستوى الوطني، والإقليمي أو حتى الدولي. وتهدف كل هذه الأنشطة بأنواعها إلى لتحسين ظروف عيش الناس وإعطائها مزيدا من القيمة ومن المفترض أن تقوم الحكومة الحالية لجمهورية جنوب السودان بجميع أقسامها بامتلاك برامج اقتصادية شاملة لكي تلعب الدور المنوط بها في ترجمة هذه البرامج الاقتصادية الشاملة إلى بضائع وخدمات لصالح للمجتمع في جنوب السودان.

ومن المفترض أن تمتلك كل الوزارات في جمهورية جنوب السودان برامج عمل تؤمن الاستغلال النافع للثروات الموجودة في البلد من أجل راحة وسعادة الإنسان في جمهورية جنوب السودان. يتم التركيز كثيرا على اتفاقية السلام الشامل وكأنها عصا سحرية ستحل المشاكل المتعلقة بالبضائع والخدمات للشعب في جنوب السودان. ببساطة وضعت اتفاقية السلام الشامل أسسا قانونية وأمنية إضافة لأسس تتعلق بالثروة والاقتصاد للاستغلال الفعلي للثروات التي توجد في الجنوب من اجل مصلحة الشعب الجنوب سوداني.

يتم ترك مهمة تأمين هذه الفوائد للشعب في جمهورية جنوب السودان عبر حكامه ومفكريه لأن اتفاقية السلام الشامل ليست نصا دينيا قطعيا بل هي مجرد حزمة إعلان نوايا يجب تنتظر

الترجمة إلى سلع وخدمات على الأرض. وتقتصر العناصر المتعلقة في بالتنمية الاقتصادية في اتفاقية السلام الشامل على نقطة واحدة هي نقطة تقاسم الثروة. ويعتبر مبدأ العدالة والمساواة جزءا لا يتجزأ من مبدأ تقاسم الثروات ويعتبره الشعب في جمهورية جنوب السودان مبدأ توجيهيا في هذا الصدد. وفي هذه الحالة يجب النظر إلى التنمية الاقتصادية في جمهورية جنوب السودان من خلال نقطة تقاسم الثروات التي وردت في اتفاقية السلام الشامل مما يعني أن أية عملية تنمية اقتصادية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المسائل التي تعود بالفوائد بطريقة جدية على الشعب في ولايات جنوب السودان العشرة. ومع ذلك ترتسم شكوك حول التطبيق الفعلي لمفهوم التقاسم كما ورد في نص وروح اتفاقية السلام الشامل التي يرغب قادة جنوب السودان في الإلقاء بالمسؤولية على أطراف خارجية في السودان كلما جرى الحديث عن هذه الأمور.

يتم تقديم ممارسة التنمية الاقتصادية (PED) في جمهورية جنوب السودان بطريقة عاطفية في نصوص وسياقات الخطاب السياسي. صحيح أن علم الاقتصاد في عمومه عبارة عن سياسة مكثفة ولكن في بعض الأحيان توجد سياقات منطقية داخلة في الأمر رغم أن السياسة في بعض الأحيان تخلو تماما من المنطق. وعلى أية حال فإن الخطر الذي يطرح نفسه كلما تم الحديث عن التنمية الاقتصادية في جمهورية جنوب السودان هو مساواة التنمية الاجتماعية مع انفصال جنوب السودان أي أن ما كان يتداول بشكل دائم أن الجنوب يجب أن ينفصل كي يستفيد الشعب الجنوبي ١٠٠٪ من موارده الاقتصادية وخصوصا العائدات النفطية.

هناك إشكالية تطرح حول ما إذا كان التخلف الاقتصادي الذي تعانيه جمهورية جنوب السودان عائدا إلى عدم كفاية الموارد الاقتصادية أو هو عائد في أصله إلى النقص الحاد في المصادر البشرية من ذوى المعرفة والمهارة والإخلاص أما إذا كان الأمر عائدا إلى النقص في العاملين المادي والبشري وهل هناك إثباتات بهذا الصدد؟ هل هذا النقص هو النقص الملحوظ في رأس المال البشري الذي تحدثا عنه في السابق أم هو عائد لفقدان نسبة ٥٠% من عائدات النفط؟ يجادل الكثير من القادة البارزين في حكومة الجنوب أنه على الجنوب أن ينفصل عن السودان كي يتسنى له الاستفادة ١٠٠% من عائدات النفط الذي يستخرج من أراضيه وهذا ما يعتبر أسخف حجة سياسية على الإطلاق.

هل بإمكان أحد أن يقنع شعب جمهورية جنوب السودان أنه بمجرد امتلاك الجنوب العائدات النفطية بنسبة ١٠٠% سيعني الأمر تلقائيا توفير ما يحتاجه الشعب من سلع وخدمات وتوزيعه بصفة منصفة وعادلة؟ ماذا يمنع تبخر هذه النسبة من العائدات النفطية بنفس الطريقة التي تبخرت بها نسبة ٥٠% التي أمتلكها الجنوب قبل الانفصال

## سوء استخدام التنمية الاقتصادية في جمهورية جنوب السودان

### ١. رأسمالية المحسوبية في جمهورية جنوب السودان

تعني رأسمالية المحسوبية في جمهورية جنوب السودان اختلاس الأموال العامة عن طريق نقض العهد وخيانة الأمانة التي يقوم بها مختلف الشخصيات العامة وفي مختلف مستويات الحكم في جمهورية جنوب السودان. وتعني بصيغة أخرى تحويل الأموال العمومية عن مسار صرفها الطبيعي من أجل صرفها أو استثمارها في مشاريع خاصة كما تعني أيضا استخدام العقود الرسمية من أجل الإغناء والتربح الشخصي للأفراد. كما تنطوي رأسمالية المحسوبية على بناء شبكات احتيال بين رجال ونساء الأعمال وذوي السلطة الذين يمسكون بمناصب مهمة في جمهورية جنوب السودان. وتقوض رأسمالية المحسوبية حكم القانون وخصوصا الجوانب القانونية المتعلقة تنظم مختلف التعاملات الاقتصادية والمالية بين الفاعلين في جمهورية جنوب السودان لأن هذا النوع من الرأسمالية يجعل بعض الأفراد فوق القانون وهذا ما يخلق بيئة غير مواتية على الإطلاق لأي تنمية اقتصادية.

والنتائج المترتبة على هكذا تصرفات هي تحويل كل موارد القطاع العام إلى قناة ضخ ضخمة للأموال الموجهة أصلا لعمليات التنمية العامة إلى ثروات تمتلكها القبيلة. ويتورط الكثير من المسؤولين العامين من مديري ووكلاء مدراس فما فوق في ارتكاب انتهاكات وعمليات تزوير واسعة النطاق في جمهورية جنوب السودان وهؤلاء الأفراد هم من قبائل تسيطر بشكل تام على الموارد المالية العمومية. وعملية الاحتيال هذه على لأموال تتم بشكل مؤسسي وعلني وتسود ثقافة في جنوب السودان بعدم محاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات للمال العام بل على العكس يتم تشجيعهم على اختلاس المزيد من هذه الأموال.

حولت ظاهرة رأسمالية المحسوبية جمهورية جنوب السودان إلى سوق كبيرة للمعالات النقدية حيث يعتمد اقتصاد جنوب السودان على الإنفاق العام من طرف الدولة ولا توجد أي محاولة للتفكير في خلق أي أنشطة اقتصادية إنتاجية تقوم بموجبها الحكومة بلعب الدور الريادي في بناء بنى تحتية تشجع الاستثمارات الإنتاجية ولكن الحكومة في جمهورية جنوب السودان لا تقوم بأي شيء من ذلك عدا تشجيع عمليات اختلاس الأموال العامة.

## ٢. والتمكين الاقتصادي للنخب في جمهورية جنوب السودان

تتشابك عملية التمكين الاقتصادي للنخب في جمهورية جنوب السودان مع ظاهرة رأسمالية المحسوبية لدرجة أنه أصبح كل منهما يكمل الآخر. الفرق الضئيل بينهما هو كون التمكين الاقتصادي للنخب يقتصر حتى الآن على النحب؛ ويتجلى ذلك في الطريقة التي يتم بها نهب الأموال العامة عن طرق استخدام النظم البنكية حيث يقترض القادة في حكومة جنوب السودان الأموال الطائلة من البنوك مما يؤدي لإفلاسها وبالتالي يضطر البنك المركزي في جوبا إلى إقراضها من جديد وهذا ما يتكرر مرة بعد مرة.

أثيرت ضجة كبيرة في طرف مسؤولي البنك المركزي في جوبا حول تقديم هؤلاء الجناة للمساءلة حول هذه الأموال ولكن كالعادة كان ذلك للاستهلاك العام إذ لم يعد أحد يسمع أي شيء عن هذه القضية بل تم اعتقال بعض الصحفيين وتعرضوا للتعذيب والتهديد بالقتل بسبب الإبلاغ عن تفاصيل هذه السرقات للمال العام التي تمت من خلال هذه البنوك المنهارة في جمهورية جنوب السودان.

يمارس التمكين الاقتصادي للنخب في جنوب السودان من طرف وزراء الحكومة الذين ينتمون للحزب الحاكم في جمهورية جنوب السودان وهؤلاء الوزراء يديرون مشاريعهم المشبوهة بصفة علنية بل ينظر إليهم كأبطال في جنوب السودان لأن مفهوم تعارض المصالح بين العام والخاص لا يوجد في قاموس الحزب الحاكم في جمهورية جنوب السودان وهذا ينطبق على كل الوزراء الذين بدؤوا جميعا إدارة مشاريعهم الخاصة بالتزامن مع توليهم للمناصب العامة في سنة ٢٠٠٥. وتسود في الجنوب صدمة عامة عن كيفية تحول الوزراء الحكوميون إلى رجال

وسيدات أعمال يتنافسون فيما بينهم في السوق بواسطة شركاء وهميين تم خلقهم في جمهورية جنوب السودان وحتى في شمال السودان.

النسخة الثانية من التمكين الاقتصادي للنخب في جنوب السودان تتمثل في إنشاء بنى تحتية اقتصادية ومالية ذات طبيعة قبلية في كل من جمهورية جنوب السودان وجمهورية السودان حيث يكشف مسحٌ سريع للأسواق في جوبا والخرطوم سرعةَ وقوةَ هذا النشاط؛ حيث تتم رؤية شباب صغار ينتمون لقبائل معينة يقومون ببيع كميات كبيرة من العملة الصعبة أو يشغلون محلات كبيرة باهظة الثمن لم يكن بوسعهم فتحها ما لم يتوفروا على ممولين قادرين على توفير رؤوس أموال باهظة مأخوذة من الاقتصاد السوداني. بعض هؤلاء الشباب قد تخرجوا لتوهم ولم يسبق لهم أن عملوا على الإطلاق وبعضهم ذوو خلفيات فقيرة للغاية وامتلاكهم لهذا الحجم الهائل من الأموال الذي أصبحوا بواسطته مليونيرات بين عشية وضحاها يعتبر بالفعل لغزا اقتصاديا وماليا.

## ٣. جمهورية جنوب السودان: معقل الفساد المالي والاقتصادي في إفريقيا

على الرغم من العمر الفتي أنشأت جمهورية جنوب السودان وبسرعة قاعدة مربحة وآمنة لتكون معقلا للفساد المالي والاقتصادي في كل إفريقيا مما أدى إلى شلل كل الأنشطة التنموية والاقتصادية في جمهورية جنوب السودان. ففي جنوب السودان يوجد أفراد من جميع الجنسيات مع هدف واحد يتمثل في شفط جميع العملات الصعبة في البلد دون أي رقيب من الحكومة في جنوب السودان.

يوشك الجنوب على أن يكون المكان الوحيد في العالم الذي يتم فيه احتقار العملة الوطنية وتشارك السلطات الحكومية في ذلك من خلال إجراء جميع تعاملاتها بالعملة الصعبة؛ وهذه مأساة اقتصادية كبيرة وعليه يتوجب على سكان جمهورية جنوب السودان نسيان كل شيء متعلق بتنمية اقتصادية حقيقية على المدى البعيد ما لم يتغير هذا الوضع في جنوب السودان.

ويشبه اقتصاد جمهورية جنوب السودان سوق أحد ضخم يقع في منطقة محايدة واقعة بين دول عدة يقوم الأفراد فيها بالتنقل بحرية دون رقابة أو مساءلة من أية سلطة أو قوانين حكومية. وهذا المثال ينطبق بشكل تام على الاقتصاد في جمهورية جنوب السودان. وهذه الحالة هي التي قوضت كل عائدات الجمركة، والضرائب وكل العائدات الأخرى التي ليست متعلقة بالجمركة أو الضريبة الكامنة في جمهورية جنوب السودان. وإذا كان هذا هو الحال فكيف سيمكن للحكومة في جمهورية جنوب السودان التخطيط لتقديم خدمات ملموسة لشعب جنوب السودان؟

يقوض تحول جمهورية جنوب السودان إلى معقل للفساد المال والاقتصادي إنشاء بنى اقتصادية ومالية قابلة للحياة في جنوب السودان وعلى حساب الشعب في جنوب السودان قامت جميع المؤسسات العاملة في مجال تحويل الأموال بفتح فروع لها في جمهورية جنوب السودان بما في ذلك المؤسسات والبنوك الإفريقية ويبدو أن الحكومة في جنوب السودان قد تخلت كليا عن ترسيخ البنى التحتية القابلة للحياة في الدولة ويتم الحديث عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة فقط كسبيل لتقوية أنشطة تبييض في البلد.

والوجه الآخر لتحول جمهورية جنوب السودان إلى معقل للفساد المال والاقتصادي هو تشريد مواطني الدولة من سوق العمل المحلية واستبدالهم حتى في الوظائف الصغيرة برجال ونساء أجانب ممن أصبحوا يستوطنون الجنوب بشكل دائم. ويعمل معظم هؤلاء العمال وكلاء للمسؤولين الأقوياء في جنوب السودان؛ ولهذا لا يستطيع الشعب في إيجاد الفرص المواتية لتحقيق ما يطمح إليه من تشغيل ورخاء عن طريق ولوج سوق العمل الذي يتم تحدد فيه العلاقات عن طريق علاقات العرض والطلب لمختلف السلع والخدمات.

# توصيات

نقدم التوصيات التالية من أجل تحيق تنمية اجتماعية، واقتصادية و سياسية فعالة في جمهورية جنوب السودان:

١. برنامج شامل لمكافحة الأمية والأمية الرقمية؛
٢. القيام بحملات شاملة ضد جميع أنواع التمييز؛
٣. تجريم اعتماد القبلية كأساس لتوزيع السلع والخدمات؛
٤. إضفاء الطابع المؤسسي على مبدأ الجدارة وحمايته من سوء الاستغلال عن طريق تطبيق عقوبات صارمة على المخالفين؛
٥. إضفاء الطابع المؤسسي على مبدأ الحقوق كمبدأ في الحكامة؛
٦. حماية سيادة القانون عن طريق القانون الجنائي؛
٧. الاعتراف بالتنوع الاجتماعي والثقافي دون فرض تجانس غير موجود أصلا؛
٨. احترام مختلف وسائل الإنتاج والحرص على تطويرها تدريجيا من أجل تحقيق تغيير اجتماعي سلس؛
٩. عدم تسييس ملكية الأراضي وغيرها من الأصول الثابتة؛
١٠. إقرار تشريعات قانونية تنظم دخول الأجانب؛
١١. وضع تشريعات تقيد تولي الأجانب من تولي مناصب دستورية؛
١٢. إعادة كتابة القوانين المتعلقة بالوكالة من اجل تقييد دخول الأجانب للسوق؛
١٣. إقرار تشريعات تجرم ممارسة الوزراء وأصحاب الوظائف الدستورية لممارسة الأعمال الخاصة أثناء خدمتهم في مناصب عامة.
١٤. إقرار تشريعات تجرم كل آثار رأسمالية المحسوبية؛
١٥. إقرار تشريعات تجرم توقيع المسؤولين العامين للشيكات وتعاملهم المباشر مع الأصول النقدية؛

١٦. إقرار تشريعات تجرم بيع العملات الأجنبية في الشوارع كالخضار؛

١٧. إنشاء مؤسسة للصفقات العامة تكون مسؤولة عن جميع الصفقات الخاصة القطاع العام؛

١٨. إصلاح ولامك رزة السلطة القضائية لتطهيرها من المحامين والقضاة المعينين على أسس قبلية؛

١٩. إصلاح ولا مركزة كل القوات الأمنية التابعة للدولة لتطهيرها من كل المفوضين والضباط المعينين على أسس قبلية من أجل تحقيق تطلعات الشعب المتعلقة بإنشاء شرطة مجتمعية فعالة؛

٢٠. السعي لتحقيق مستوى ملائم من اللامركزية في الحكم في جمهورية جنوب السودان من أجل القضاء على الفساد وتشجيع الشفافية والمشاركة المناسبة لشعب جمهورية جنوب السودان في تسيير الشأن العام.

---

** أستاذ التنمية الاجتماعية والريفية ومحاضر في المعهد الإقليمي لدراسات النوع، التنوع، السلام والحقوق في جامعة الأحفاد للبنات، أم درمان، السودان.*

*** ترجم النص من أصله الإنجليزي إلى العربية: الحاج ولد إبراهيم الصحفي والباحث الموريتاني في شؤون الإعلام والاتصال.*

*انتهى*